

Distr.: General
18 October 2000
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ واردة
من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر المرفق).
وسأغدو ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة على أعضاء مجلس الأمن.
(توقيع) كوفي ع. عنان

المرفق

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك

أتشرف بأن أحيل إليكم التقرير السابع عشر عن أنشطة مكتب الممثل السامي لتنفيذ
اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وسيكون من دواعي امتناني أن تتكرموا بإتاحة هذا
التقرير لأعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) وولفغانغ بيتريتش

ضميمة

تقرير مقدم إلى الأمين العام من الممثل السامي
لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسكمنتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٠ - بداية تشرين
الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

- ٤ - أعلنت المحكمة الدستورية قرارها الجزئي الثالث بشأن قضية الشعوب التأسيسية.
- ٥ - تم فرض جواز سفر وطني وحيد نتيجة لعدم قدرة مؤسسات الدولة على التوصل إلى قرار؛ وستصدر أول جوازات سفر هذا الخريف.
- ٦ - حدثت زيادة كبيرة في حالات العودة إلى منازل ما قبل الحرب، حتى في المناطق التي كانت تعتبر في السابق مناطق خطيرة.
- ٧ - اعتمدت قوانين بشأن خزانة الدولة وتمويل الأحزاب، تعزز المساواة على مستوى الدولة.
- ٨ - نفذت بنجاح خطة جديدة لترقيم الهواتف على نطاق البوسنة والهرسك بأسرها.

أولا - الحالة السياسية

١ - المؤسسات المشتركة

(أ) إعادة إنشاء مجلس وزراء البوسنة والهرسك

- ١ - يمثل تعزيز مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية التي حددها مجلس تنفيذ اتفاق السلام الذي اجتمع في بروكسل في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠. وأشارت ديباجة إعلان بروكسل الصادر عن مجلس تنفيذ اتفاق السلام إلى أن أحد الأهداف الرئيسية يتمثل في "تشجيع إنشاء مؤسسات مشتركة قادرة على تأدية وظائفها وبمكن مساءلتها بطريقة ديمقراطية وتدعمها خدمة مدنية فعالة أساسها الكفاءة وقاعدة مالية سليمة تقوم على سيادة القانون".

- ٢ - وقد وضع هذا البيان بالتحديد أثناء عملية تشكيل مؤسسة من أهم المؤسسات المشتركة في هذا البلد وهي

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، والذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم تقارير من الممثل السامي وفقا للمرفق ١٠ من اتفاق السلام، واستنتاجات مؤتمر لندن لتنفيذ اتفاق السلام المعقود في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم طيه التقرير السابع عشر إلى المجلس.

ويشمل التقرير أنشطة مكتب الممثل السامي والتطورات التي جرت في البوسنة والهرسك خلال الفترة من منتصف نيسان/أبريل ٢٠٠٠ إلى أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

موجز

- ١ - حدد مجلس تنفيذ اتفاق السلام الذي اجتمع في بروكسل في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠ ثلاثة أهداف استراتيجية رئيسية تتعلق بتعزيز مؤسسات الدولة في البوسنة والهرسك والإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين.
- ٢ - أنشئ مجلس جديد للوزراء يضم ثلاث وزارات جديدة؛ ولا تزال المصالح العرقية لا المصالح العامة هي المتحكمة في المؤسسات الرئيسية للدولة في البوسنة والهرسك.
- ٣ - تم فصل ٢١ موظفا عاما لإعاقتهم اتفاق السلام على نحو خطير.

موظفي الخدمة المدنية الجدد في الوزارات الجديدة وفقا لمبادئ القانون المذكور. ويجب أن يجري تعيين الموظفين المدنيين من الآن فصاعدا عن طريق منافسة عامة مفتوحة. وتعطي وزارة التكامل الأوروبي مثالا جيدا في هذا الصدد.

(ب) هيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك

٦ - تميز أداء هيئة الرئاسة في البوسنة والهرسك مؤخرا ببعض العناصر البناءة: فقد توصلت إلى اتفاق بشأن عدد من المجالات الهامة، من بينها دعم الوثائق والخطة المالية لدائرة الحدود العامة وعمليات التحول الحاصلة في هيئة الإذاعة والتلفزيون. وعلاوة على ذلك، أقرت هيئة الرئاسة عدة اتفاقات ومعاهدات ووافقت على لائحة التنظيم الداخلي لمكتب مراجعة الحسابات في مؤسسات البوسنة والهرسك. ولم يحدث سوى تقدم ضئيل، إن وجد، في المجالات الأخرى. ولم تُنشأ بالكامل بعد أمانة هيئة الرئاسة وفقا لما دعا إليه إعلان نيويورك في العام الماضي نظرا لعدم توافر تمويل كاف. وعلاوة على ذلك، فإنني غير راض عن الطريقة التي جرى بها تعيين موظفي الأمانة، ولا زلت أطالب باتباع المبادئ المحددة في مشروع قانون الخدمة المدنية اتباعا كاملا.

٧ - ولا تزال القرارات الهامة تستلزم فرض ضغط مستمر من جانب المجتمع الدولي. ويرجع هذا إلى الافتقار إلى الحوار والمشاركة البناءة في اتخاذ القرارات بين أعضاء هيئة الرئاسة الثلاثة. فهم، مع الأسف، يتصرفون ويتخذون القرارات متبعين مسارا عرقيا بحتا، دون أن يولوا اهتماما كبيرا بالمشاكل الحقيقية التي يعاني منها بلدهم. ومن أمثلة هذا السلوك المناقشات التي دارت بشأن تعيين رئيس لمجلس الوزراء، التي استغرقت قرابة شهرين. وخلال العملية بأسرها، لم يعترض العضوان، البوسني والكرواتي في هيئة الرئاسة، على قلة كفاءة العضو الصربي بل أعطيا موافقتهما. ويرجع هذا السلوك غير المسؤول إلى أنه وفقا لمبدأ التناوب

مجلس الوزراء. فبعد اعتماد قانون جديد بشأن مجلس الوزراء في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، انقضى ما يزيد على شهرين قبل قيام مجلس النواب في الجمعية البرلمانية في البوسنة والهرسك بإقرار تعيين الرئيس الجديد للمجلس والوزراء. وقد رفض مجلس النواب في البوسنة والهرسك الترشيح الأولي الذي أعلنته هيئة الرئاسة لرئيس المجلس في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠. وأخيرا، أقر مجلس النواب في البوسنة والهرسك في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ تعيين سياسوي تسوفلياك رئيسا للمجلس. وفي ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أقر مجلس النواب تعيين الوزراء ونواب الوزراء الذين رشحهم رئيس المجلس.

٣ - وفي أعقاب إعادة إنشاء مجلس الوزراء، اجتمع المجلس بصفة دورية. وأنشئت ثلاث وزارات جديدة هي: وزارة خزانة مؤسسات الدولة، ووزارة التكامل الأوروبي، ووزارة حقوق الإنسان واللاجئين. ويجري حاليا تزويد هذه الوزارات الجديدة بالموظفين، وخصصت اعتمادات في الميزانية المعدة على مستوى الدولة لتغطية الاحتياجات المالية الأولية لهذه الوزارات. ومنذ إعادة إنشاء مجلس الوزراء في حزيران/يونيه، اعتمد المجلس التشريع المقترح المتصل بخزانة الدولة ووثائق السفر وتمويل الأحزاب السياسية.

٤ - ومع ذلك، ظل التقدم المحرز عموما بطيئا. وأسفرت التأخيرات المتكررة في عملية اتخاذ القرارات عن تراكم كبير في الأعمال المتصلة بالتشريعات التي يتعين اعتمادها وفقا لبرنامج عمل مجلس تنفيذ اتفاق السلام. ونتيجة لعدم حزم مجلس الوزراء، تعرض عمل الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك لمزيد من الإعاقة. ولا يزال عدم الالتزام بين السياسيين بتعزيز الدولة يعوق أداء المؤسسات المشتركة لوظائفها بفعالية.

٥ - ورغم أنه لا يزال يتعين اعتماد قانون على مستوى الدولة بشأن الخدمة المدنية، فقد أصررت على أن يتم تعيين

المنصرم. ولم ينشر الأساس الذي استند إليه القرار إلا في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويقضى القرار أساساً بأنه لا يجوز حرمان أي مجموعة عرقية تأسيسية على أراضي البوسنة والهرسك من ممارسة حقوقها داخل الكيانين.

١١ - وكانت ردود الأفعال إزاء القرار شديدة ومتنوعة: ففي جمهورية صربسكا كان رد الفعل سلبياً فيما عدا استثناءات قليلة. وتذهب الأوساط السياسية هناك إلى أن القرار له دوافع السياسية وأنه اتخذ داخل المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك من قبل قضاة بوسنيين ودوليين غلبت آراؤهم على آراء زملائهم الصرب والكرواتيين. ولقي القرار داخل الاتحاد الترحيب من قبل معظم الأحزاب السياسية، غير أنه لم يعرف بعد ماذا سيكون عليه رد فعل الأحزاب القومية النزعة عندما يبدأ فعلاً اعتماد التعديلات المدخلة على دستور الاتحاد. ولقد أوضحتُ للأوساط السياسية في البوسنة والهرسك أنه من الواجب، بغض النظر عن آرائهم الشخصية، أن يسود القانون وأن تُحترم سلطة المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك. وليس ثمة محل للتفاوض بشأن التغييرات الدستورية.

٢ - المسائل الانتخابية

(أ) قانون الانتخابات

١٢ - قام مجلس النواب ومجلس الوزراء للبوسنة والهرسك بمبادرة مشتركة لإنشاء فريق عامل بغرض التغلب على الخلافات المتصلة باعتماد قانون للانتخابات. وآمل أن تؤدي هذه المبادرة إلى اعتماد قانون للانتخابات يفضي حقاً إلى تعزيز الديمقراطية.

١٣ - وليس بوسعي أن أؤكد بالقدر الكافي أن أي قانون للانتخابات تعتمد عليه الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك سيكون من شأنه بالضرورة إرساء المبادئ اللازمة لجميع مستويات الانتخابات في البوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى

العربي، كان الدور على العضو الصربي في هيئة الرئاسة لاختيار المرشح. ولهذا اختاروا، في بادئ الأمر، مرشحاً لم يكن في نظري لائقاً لتمثيل مصالح جميع مواطني البوسنة والهرسك. وبعد ضغط شديد من المجتمع الدولي، وجهود كبيرة بذلها مكثي، وافقوا على سحب قرارهم وتسمية مرشح آخر.

٨ - وفي نهاية تموز/يوليه، أعلن عزت بيغوفيتش رئيس هيئة الرئاسة استقالته، وذلك اعتباراً من ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، عند انتهاء مدة رئاسته.

(ج) الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٩ - اعتمدت الجمعية البرلمانية مؤخرًا خطة عملها لعام ٢٠٠٠. واعتمدت علاوة على ذلك قوانين بشأن تمويل الأحزاب وبشأن مجلس الوزراء. واعتمدت في تموز/يوليه قانون بشأن الخلافة في الرئاسة. ولكن القانون يتناقض مع مبادئ الدستور وأبسط معايير الشفافية والمساءلة الديمقراطية. ولذلك قررتُ أن أفرض تعديلات على بعض أحكامه، بحيث تخدم بعض أهم المؤسسات في البوسنة والهرسك، وبالتحديد هيئة الرئاسة والجمعية البرلمانية، المصالح الحقيقية للمواطنين بما يتمشى مع الدستور وليس مصالح النخبة القومية الحاكمة. وبعد عطلة الصيف، اعتمدت الجمعية البرلمانية قانوناً بشأن خزانة الدولة ولكنها لم توفق إلى اعتماد قانون بشأن التعديلات المتعلقة بقانون وثائق السفر. وقررت لذلك أن أفرض تشريعاً يزود جميع مواطني البوسنة والهرسك بجواز سفر وطني وحيد.

(د) المحكمة الدستورية

١٠ - اتخذت المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك قرارها بشأن قضية الشعوب التأسيسية في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠. وكان هذا القرار واحداً من أكثر المسائل القضائية والسياسية إثارة للمناقشة، وفي بعض الأحيان الجدال، خلال الصيف

رئيس الوزراء دوديك. بيد أن حزبا جديدا نجح في الظهور: هو حزب التقدم الديمقراطي، ومن ثم أوجد بشكل ما قدرا أكبر من التعددية الحزبية في جمهورية صربسكا.

١٦ - وبالنسبة لانتخابات تشرين الثاني/نوفمبر العامة، من المأمول أن تواصل الأحزاب المتعددة الأعراق، أو على الأقل الأحزاب المعتدلة، تقدمها.

٣ - الإعفاء من المناصب

١٧ - خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، قمت بفصل ٢١ من المسؤولين العموميين بسبب قيامهم بشكل خطير ودائم بتعويق اتفاقات دايتون - باريس للسلام. وقمت في ١٩ حالة، من بين ٢١ حالة، بتوقيع قرار الفصل بالمشاركة مع رئيس بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ ومنعت لجنة الانتخابات المؤقتة أيضا هؤلاء المسؤولين من تقلد أي منصب عام بالانتخاب أو بالتعيين. ولقيت جميع قرارات الفصل هذه دعما جماهيريا واسع النطاق. ويقوم مكنتي على الدوام بفحص سجل خلفاء من تم فصلهم وذلك قبل تعيينهم رسميا.

٤ - إدارة ووثائق المعلومات المدنية

١٨ - اتخذ مكنتي خطوات ملموسة تجاه تعزيز مراقبة إدارة المعلومات المدنية الأساسية على صعيد الدولة في البوسنة والهرسك. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أنشئ السجل المركزي لحواجز السفر في وزارة الشؤون المدنية والاتصالات بالبوسنة والهرسك وهو ما يمثل أول خطوة حاسمة تجاه إنشاء نظام آمن لمراقبة وإصدار وثائق السفر الدولية. وعمل مكتب الممثل السامي كأداة محورية في مساعدة وزارة الشؤون المدنية والاتصالات على تصميم جواز سفر وطني موحد ووضع مواصفاته واختيار جهة تصنيعه، وفقا لإعلان نيويورك. وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر استخدمت سلطتي، على نحو ما ذكرت آنفا، في فرض جواز

ذلك، كررت تأكيد أهمية مراعاة الإصلاحات والعناصر الحاسمة المدخلة على مشروع القانون الذي أعده الفريق العامل الدائم لقانون الانتخابات. وتستجيب هذه الإصلاحات للمتطلبات المبينة بوضوح في الإعلان الصادر عن مؤتمر تنفيذ اتفاق السلام المعقود في مدريد عام ١٩٩٨، ووافق عليها بشكلها هذا المجلس التوجيهي لهذا المؤتمر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وعلاوة على ذلك، ينبغي لقانون الانتخابات المقدم أن يراعي أيضا القرارات النهائية والملزمة التي اتخذتها المحكمة الدستورية، لا سيما القرار المتصل بقضية الشعوب التأسيسية، الذي يقضي بأن يقوم الكيانان بتعديل دستوريهما. ودعوت الفريق العامل البرلماني على أن يضع جميع هذه النقاط في الاعتبار.

١٤ - وإن أي قانون للانتخابات لا يفي بالمعايير السالفة الذكر - بما في ذلك مراعاة القرار المتخذ في قضية الشعوب التأسيسية - سيعوق أخذ هذا البلد بالديمقراطية واستقراره السياسي واندماجه في الهياكل الأوروبية.

(ب) انتخابات نيسان/أبريل البلدية وانتخابات

تشرين الثاني/نوفمبر العامة

١٥ - حصل الحزب الديمقراطي الاجتماعي المتعدد الأعراق، في انتخابات نيسان/أبريل البلدية، على مكاسب جوهرية أمام الحزب البوسني الرئيسي القومي النزعة، وهو حزب العمل الديمقراطي، في المناطق التي تسكنها أغلبية بوسنية من الاتحاد. واحتفظ الحزب الكرواتي البوسني الرئيسي، حزب المجتمع الديمقراطي الكرواتي، القومي النزعة، بمعظم مقاعده البلدية، رغم التناقص الشديد في عدد ما حصل عليه من أصوات. وفي جمهورية صربسكا، كانت النتائج مختلطة: حيث احتفظ الحزب الديمقراطي الصربي، القومي النزعة بمعظم البلديات التي يسيطر عليها، بينما أحرزت القوى المعتدلة جوانب تقدم محدودة، حقق معظمها حزب الديمقراطي الاجتماعي المستقلين الذي ينتمي إليه

٢٢ - ومع تزايد المشاكل الاقتصادية في الكيان، أدى الانشقاق فيما بين أحزاب ائتلاف سلوفا وفي داخله، بعد الانتخابات البلدية، إلى انقسام بين اثنين من الشركاء الثلاثة في الائتلاف (الحزب الوطني الصربي الذي تنزعمه السيدة بلافستس والحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا الذي يتزعمه السيد راديستس). وفي حين قررت السيدة بلافستس والموالون لها البقاء داخل ائتلاف سلوفا، قرر راديستس ومؤيدوه تركه. وأدت هذه الانقسامات إلى خلق حالة جديدة في جمهورية صربسكا حيث أصبح ائتلاف سلوفا عاجزا الآن عن منع أكثر الأحزاب تطرفا ونزعة نحو القومية - أي الحزب الديمقراطي الصربي والحزب الراديكالي الصربي وحلفاؤهما الجدد المنشقون عن الحزب الوطني الصربي والحزب الاشتراكي لجمهورية صربسكا - من تحدي حكومة دوديك في برلمان جمهورية صربسكا. وفي ٧ أيلول/سبتمبر فقد رئيس الوزراء دوديك اقتراحا بالثقة على حكومته. وقلت بحث الحكومة على البقاء حتى الانتخابات القادمة.

(ب) الاتحاد:

- موستار

٢٣ - تحسنت إلى حد كبير، منذ تقرير الأخير، الحالة في مدينة موستار وكانتون الهرسك - نرتفا. وتحقق هذا التقدم أساسا بسبب النهج الإيجابي الجديد الذي انتهجته سلطات محلية معينة بالعمل مع بعضها بعضا. وأدى هذا التحرك، بقيادة توميك (كرواتي) نائب العمدة، وبمساعدة العمدة أورسفتس (بوسني)، وبعض مسؤولي الكانتون، في هذه الفترة القصيرة، إلى حل بعض القضايا التي كانت مصدر إزعاج للكانتون، خاصة مدينة موستار، على مدار السنوات الثلاث الماضية، وهذه القضايا هي توحيد إدارة المدينة، والنظام القضائي بالكانتون، ووزارة الداخلية وشركات المرافق العامة بالكانتون، فضلا عن اعتماد التشريعات الضرورية على صعيد الكانتون والمدينة، وهي القضايا التي

السفر الوطني الوحيد بعد أن أخفق مجلس نواب البوسنة والهرسك في اعتماد التعديلات الضرورية. وستكون جوازات السفر الدبلوماسية متاحة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر كما ستتاح جوازات سفر المواطنين يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

١٩ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت الأفرقة العاملة القانونية التي شكلها ممثلو شتى الوزارات بالبوسنة والهرسك، بمساعدة مكتب الممثل السامي، لإنهاء العمل في مشاريع القوانين المتعلقة ببطاقات الهوية، والرقم المميز للمواطنة، والإقامة. وقد أحييت الآن مجموعة القوانين الثلاثة هذه المعدة على مستوى الدولة إلى وزارة الشؤون المدنية والاتصالات لاتخاذ الإجراءات بشأنها، وسوف توفر الأساس القانوني اللازم للتطبيق الوشيك للسجل المركزي للمواطنين وبطاقة هوية المواطنين بالبوسنة والهرسك.

٢٠ - كما يقوم حاليا هذا الفريق العامل المشترك بين وزارة الشؤون المدنية والاتصالات ووزارة الداخلية للكيانين، بمساعدة مكتب الممثل السامي، بصياغة قوانين على مستوى الدولة بشأن حماية البيانات والتبادل الإجباري لها كجزء من جهد مكثف لتوفير الحماية الملائمة لسجل المواطنين في فترة ما بعد الحرب.

٥ - الكيانان ومنطقة برتشكو

(أ) جمهورية صربسكا

٢١ - شهدت الأشهر الأخيرة في جمهورية صربسكا تدهورا في المناخ السياسي، اقترب من درجة الانهيار، مع وجود دلائل تشير إلى أن بلغراد قد لعبت دورا كبيرا في هذا التدهور. وتطلبت هذه الأزمة الدائمة تدخلات متكررة من مكثي لكفالة أن يصدر برلمان الكيان التشريع الهام اللازم وأن يقدم دعما ملحوظا للحكومة المشكّلة من ائتلاف سلوفا.

كانت قد أدت بالفعل في شتى المناطق إلى انهيار الهياكل المتوازية التي أنشئت منذ فترة الحرب. وقد وُضع الأساس لتوحيد موستار نهائيا.

(ج) برتشكو

- ٢٤ - بيد أنه رغم أن هذا الموقف الجديد من قبل السلطات المحلية قد أدى إلى تحسين المناخ العام في المدينة، فما زال يتعين إحراز قدر كبير من التقدم. فلم يحدث سوى تحسن طفيف فيما يتعلق بتنفيذ قانون الملكية، وهو يشكل أدنى معدل تنفيذ له في جميع أرجاء البوسنة والمهرسك (بمعدل ١ في المائة). فهناك مقاومة شديدة تبديها العناصر السياسية المتشددة على مستوى البلديات وكذلك على مستوى المنظمات مثل رابطة قدامى المحاربين الكرواتية. وبالتالي قدم مكتبي إلى مدعي العموم الجدد الملفات اللازمة لتنفيذ الملاحقة الجنائية لأولئك المسؤولين المحليين الذين أعاقوا العملية وأهملوا في أداء واجباتهم، على نحو ما ينص القانون الجنائي الاتحادي.
- ٢٦ - تنفيذ إنشاء مقاطعة برتشكو يسير على ما يرام:
- استلمت الحكومة والجمعية المتعددتان الأعراق زمام الحكم وقد باشرت أعمالهما بصورة تامة.
 - وقد اعتمدت الجمعية بالفعل ١٠ قوانين تتصل بالمقاطعة (الشرطة، والسلطة التنفيذية، والجريدة الرسمية والنظام الداخلي للجمعية، والإجراءات الإدارية، والمصارف، والمحاكم، واللجنة القضائية، ومكتب المدعي العام، والمنازعات الإدارية) ويجري إعداد عدد من القوانين الأخرى التي تتصل أساسا بمسائل مثل الامتيازات، والخصخصة، وإدارة الضرائب، ووكالة الإيرادات في المقاطعة، والرعاية الصحية، وسجل الأراضي، والتصرف بالممتلكات المهجورة أو استعمالها.
 - وقد تم إدماج قوة الشرطة المتعددة الأعراق إدماجا تاما وهي تعطي مجمل أراضي مقاطعة برتشكو.
 - واتخذت بضعة خطوات نحو الأمام في ميدان التعليم وفتحت مدرسة ابتدائية تضم موظفين وتلاميذ متعددي الأعراق؛ وسوف تمثل نموذجا للمناطق الأخرى في المقاطعة.
 - وتحرز عملية عودة اللاجئين تقدما مطردا. فمنذ نيسان/أبريل، يقدر أن مجموع الممتلكات التي أعيدت إلى أصحابها بلغ ما يزيد على ٣٠٠ ١.

- كانتون أونا - سانا

- ٢٥ - إن أحد الأمثلة على تعزيز تعاون المجتمع الدولي هو الاستراتيجية/خطة العمل المشتركة بين مكتب الممثل السامي والأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وقوة تحقيق استقرار من أجل الكانتون أونا - سانا الشمالي الغربي (العاصمة، بيهاتس) التي اعتمدت في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. ومع مراعاة أهداف المجتمع الدولي الاستراتيجية الرئيسية، على النحو الذي أكدته مجلس تنفيذ اتفاق السلام في الآونة الأخيرة خلال اجتماعه في أيار/مايو ٢٠٠٠، فإن الخطة ترمي أساسا إلى تقليل نفوذ المؤسسات والعناصر ذات النزعة القومية التي ظهرت إبان الحرب، وتشجيع مكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وتعزيز المصالحة، والإصلاح الاقتصادي، وسيادة القانون والديمقراطية في هذا الكانتون. وإذا ما نُفذت هذه الخطة بنجاح، يمكن أن يشكل هذا الكانتون سابقة لباقي

بعضهما البعض لتحقيق الهدف نفسه: التوصل إلى وضع البوسنة والهرسك على نحو أكيد على طريق التكامل الأوروبي.

ثانياً - الاقتصاد

١ - نظرة عامة على اقتصاد البوسنة والهرسك

٢٩ - لا تزال الحالة الاقتصادية في البوسنة والهرسك هشة؛ وتعطي الاتجاهات الأخيرة للاقتصاد الكلي إشارات متفاوتة. وتفيد البيانات الأولية أن نمو إجمالي الناتج المحلي بلغ حوالي ٧,١ في المائة بالنسبة للبوسنة والهرسك (زيادة بالأرقام الحقيقية بنسبة ٨,٦ في المائة في الاتحاد، و ٤,٦ في المائة في صربسكا) في عام ١٩٩٩. ولا يزال الميزان التجاري في وضع حرج - وتبين البيانات الأولية للاتحاد أن ٢٥ في المائة فقط من الواردات (بليونان من الماركات القابلة للتحويل) تغطي بتغطية من الصادرات (٥,٠ بليون من الماركات القابلة للتحويل) في الجزء الأول من عام ٢٠٠٠. وتمتعت صربسكا بتغطية تبلغ حوالي ٣٠ في المائة في الربع الأول من عام ٢٠٠٠. كما أن التضخم في الاتحاد مُسيطر عليه حالياً (زيادة قدرها ١,٣ في المائة حتى تموز/يوليه بالمقارنة مع متوسط عام ١٩٩٩) إلا أن معدل التضخم في صربسكا لا يزال يبدو عالياً؛ ويمكن أن تعزى الزيادة البالغة ١٥ في المائة في أسعار التجزئة لعام ١٩٩٩ إلى انخفاض قيمة الدينار البوغوسلافي بالمقارنة مع المارك القابل للتحويل، إلا أن البيانات الأولية حتى تموز/يوليه ٢٠٠٠ لا تزال تسجل نسبة ١١,٤ في المائة. وإن أصول البوسنة والهرسك بالعملات الأجنبية لا تزال آخذة في الازدياد ووصلت إلى ٨٨٠ مليون من الماركات القابلة للتحويل وفقاً للميزانية العمومية الشهرية للبنك المركزي في نهاية عام ٢٠٠٠، مما يفوق الخصوم النقدية بمبلغ ٣٦ مليون من الماركات القابلة للتحويل.

- وفي أعقاب الاجتماع الأول المشترك بين الكيانين، الذي نظمه واستضافه مكتب المفوض السامي، في ١٩ أيلول/سبتمبر، بمشاركة حكومة مقاطعة برتشكو، أنشئت أفرقة عاملة مختلفة لتناول مسألة تعاون ومشاركة حكومة كل من الكيانين في تنمية مقاطعة برتشكو فيما يتعلق بمسائل حساسة مثل عودة اللاجئين، والتعمير، والإيرادات، (بما في ذلك الجمارك)، والمعاشات التقاعدية، والرعاية الصحية وغيرها من البرامج الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية.

٦ - البوسنة والهرسك في عمليات التكامل الأوروبي

٢٧ - على غرار البلدان الأخرى في جنوب شرق أوروبا، تعمل البوسنة والهرسك جاهدة على إيجاد مكانها الصحيح في المنطقة وفي الهياكل الأوروبية. فالتغيرات في كرواتيا - والتغيرات الحاصلة حالياً في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية - توفر إمكانية حقيقية للسلام وإحلال الاستقرار في المنطقة. وإن التقارب ضمن إطار ميثاق الاستقرار والمجموعات الإقليمية الأخرى يمثل وسيلة لتحقيق هذه الإمكانية. وتتسم إقامة علاقات أوثق مع الاتحاد الأوروبي بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للسلام والازدهار على المدى الطويل. ويواصل مكثي مساهمته النشطة في ميثاق الاستقرار ويشجع البوسنة والهرسك على اعتماد النهج الإقليمي، لا سيما في ميادين عودة اللاجئين، والاقتصاد، والتعاون الأمني والإصلاح القضائي.

٢٨ - ويعمل مكثي على نحو وثيق مع الاتحاد الأوروبي لإحراز تقدم من أجل أن تصبح البوسنة والهرسك في نهاية المطاف عضواً في الاتحاد. وإن "خطة" الاتحاد الأوروبي تشكل في المدى القصير أساساً مرجعياً هاماً لتثبيت البوسنة والهرسك التزامها بالانتماء إلى أوروبا. وفي هذا الصدد، تمثل الخطة وجدول أعمال مجلس تنفيذ السلام وسيلتين تكملان

• أصبح مشروع قرار عن الإحصاءات، أعدته وكالة الإحصاءات للبوسنة والهرسك، بتوجيه من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وبالتعاون الوثيق مع مجلس تنفيذ اتفاق السلام، جاهزا لعرضه على البرلمان.

• بإمكان المصارف من كيان معين أن تفتح فروعاً في الكيان الآخر دون استيفاء الشروط الرأسمالية المطلوبة من المصارف الأجنبية، كما كان الحال في السابق. وإن المصارف الصغيرة هي أولى المصارف التي استفادت من هذه الفرصة الجديدة.

• لا يزال يجري تنسيق الضرائب كما جري إنشاء فريق لاستعراض حالات الازدواج الضريبي. وقد أقر قانون الخزانة العامة. ويجري إنشاء خزانة للبوسنة والهرسك. كما يجري ترشيح مراجعي حسابات أوائل.

(ب) نمو القطاع الخاص

٣٣ - بدأ القيام بعدة مبادرات قانونية جديدة لتهيئة مناخ أنسب للمشاريع في البوسنة والهرسك. ويشكل وجود عقود ملكية واضحة الأساس لأي اقتصاد سوقي. واجتمع فريق عامل يعنى بوضع قانون جديد عن تسجيل الأراضي وسجل المساحة، بحضور الكيانين، لمناقشة المشروع وسيقوم بإعداد القوانين المحلية للانتهاء من ذلك بحلول نهاية السنة. وأحرز مزيد من التقدم في إعداد مجموعة كاملة من القوانين في مجال توحيد المواصفات والمقاييس، والملكية الفكرية - فالمعايير المعترف بها على النطاق القطري تمثل شرطا مسبقا لتصدير المنتجات المجهزة إلى الأسواق العالمية. وبدأ العمل على وضع مشروع قرار جديد عن السندات في آب/أغسطس وسيكون المشروع النهائي جاهزا بحلول منتصف عام ٢٠٠١.

٣٠ - ومن منظور الاقتصاد الكلي، سيكون عام ٢٠٠٠ عاما حاسما: إذ من المحتمل جدا أن يتدهور حساب العمليات الجارية. فلو انخفضت المعونة الخارجية، سيكون تمويل الاقتصاد عرضة للخطر. وحتى الآن، قلما استقطبت عملية الخصخصة تدفقات مالية ومصالح أجنبية هامة. وثمة وسيلة لإعادة تحقيق التوازن الاقتصادي على المدى المتوسط، وهي تعزيز الاستثمار الخاص ليحل محل المعونة الخارجية: إذ يجب أن يكون قد تم، في نهاية عام ٢٠٠٠، تنفيذ ما يكفي من الإصلاحات كي تستقطب البوسنة والهرسك المستثمرين من أجل تفادي أزمة مالية حادة.

٢ - مؤتمر تنفيذ اتفاق السلام المعقود في بروكسل في أيار/مايو وأهدافه الاقتصادية

٣١ - جعل اجتماع مجلس تنفيذ السلام المعقود في بروكسل الإصلاح الاقتصادي محور استراتيجية تنفيذ اتفاق السلام، نظرا إلى أن الهدف هو تعزيز الإصلاح الاقتصادي وتهيئة الظروف المؤاتية لنمو اقتصادي موجه نحو السوق ويتمتع بالاكتمال الذاتي، بغية تجنب أزمة اقتصادية فيما يتحرر اقتصاد البوسنة والهرسك من تبعيته للجهات المانحة. وتتمحور الاستراتيجية حول ثلاثة نقاط:

- إيجاد منطقة اقتصادية واحدة
- تمكين نمو القطاع الخاص
- تعزيز عمليات الخصخصة

(أ) منطقة اقتصادية واحدة

٣٢ - بغية إقامة منطقة اقتصادية واحدة، اتخذت خطوات هامة، إما أنها أنجزت بعض أو من المتوقع جدا إنجازها قبل نهاية العام. وأود أن أبرز بعضا منها:

• أصبح مشروع قانون متفق عليه بشأن غرفة التجارة في البوسنة والهرسك جاهزا لعرضه على البرلمان.

(ج) الخصخصة

الإدارة المطلوب المكون من ١٢ عضواً كما عينتا مجلسها الإداري وستبدأ عملها في الخريف. وقد أوصت لجنة المؤسسات العامة بإنشاء ثلاث مؤسسات عامة مشتركة أخرى لتوصيل الغاز الطبيعي، وإنشاء البنية الأساسية للبث الإذاعي، وتوصيل التيار الكهربائي. وهناك مقترحات أخرى قيد البحث وتشمل البريد والموانئ والمجاري المائية.

٣٩ - قطاع الطاقة: الكهرباء: سيتوقف إنشاء قطاع للطاقة صالح للعمل في البوسنة والهرسك على النجاح في تنفيذ الإصلاح الذي يستند إلى الأخذ باقتصاد السوق، بما في ذلك فض الترابط، والخصخصة، وإنشاء أطر تنظيمية ومؤسسات حديثة، كما سيتوقف على إنشاء سوق مشتركة للكهرباء في البوسنة والهرسك. وقد أصبحت هذه المتطلبات واضحة بوجه خاص في المفاوضات المتعلقة بالمشروع الثالث للبنك الدولي لإصلاح قطاع الطاقة الكهربائية (الذي تقدر قيمته بـ ٢٣٠ مليون دولار تقريباً). وقد دأب مكتبي، بالتعاون مع البنك الدولي وغيره من الوكالات الدولية، على وضع مجموعة متكاملة من التدابير والترويج لها وهي تشمل: إنشاء لجنة تنظيمية مستقلة لسوق الطاقة، وتنفيذ عملية خصخصة مفتوحة تجتذب أمثال عدد من المستثمرين الأجانب، وإنشاء شركة مشتركة لتوصيل كهرباء الضغط العالي.

٤٠ - الاتصالات السلكية واللاسلكية: يجري بنجاح تنفيذ الخطة الجديدة لترقيم الهواتف في البوسنة والهرسك، كما جرى التوقيع على اتفاقات لربط الشبكات الهاتفية. ووضعت سياسة جديدة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية في البوسنة والهرسك بمساعدة من المصرف الأوروبي للتعمير والتنمية سيتم على هداها تنفيذ أنشطة الهيئة التنظيمية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وترمي هذه السياسة إلى تحرير سوق الاتصالات السلكية واللاسلكية في البوسنة والهرسك بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

٣٤ - تمت الموافقة على الأنظمة المتصلة بالعطاءات التي تفي بالمعايير الدولية. واختيرت ٨٦ شركة في الاتحاد و ٥٢ شركة في صربسكا للحصول على عطاءات بمساعدة مستشارين دوليين.

٣٥ - عملية الإصلاح والخصخصة المصرفية: ركز أساساً فريق المشورة الدولي في مجال القطاع المصرفي، المشكل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، على اتباع نهج موحد في عملية إصلاح وخصخصة المصارف، وعملية الإشراف والتنظيم الفعالين، والتأمين على الودائع. وفي ٢٣ أيار/مايو، أصدرت قراراً يعدل في الوقت نفسه القوانين التي تحكم الأعمال المصرفية في كلا الكيانين، مما وفر الحماية للمشرفين على المصارف، والمفتشين والمسؤولين في الوكالات المصرفية من المسؤولية الشخصية الناشئة عن الأداء العادي لمهامهم.

٣٦ - وقد عدل الاتحاد قانون التأمين على الودائع في نيسان/أبريل، مما وفر الإطار القانوني المناسب لإيجاد نظام يعزز أمن الودائع. وينبغي أن تنسق صربسكا قانونها المتعلق بالتأمين على الودائع في الأشهر المقبلة. ومجلس تنفيذ اتفاق السلام مستعد لتوفير أموالاً كثيرة ومساعدة تقنية للتأمين على الودائع.

٣ - المسائل الاقتصادية الأخرى

٣٧ - هناك مسائل أخرى تتسم بأهمية قصوى لاستقرار وتنمية الاقتصاد والمجتمع في البوسنة والهرسك:

(أ) المنافع العامة وتنفيذ المرفق ٩

٣٨ - أحرزت حكومتا الكيانين، اللتان أنشأتا في آذار/مارس مؤسسة مشتركة جديدة في البوسنة والهرسك تستند إلى المرفق ٩ وهي المؤسسة العامة للبنية الأساسية للطرق التي تتخذ من بانيا لوكا مقراً لها، المزيد من التقدم في حشد قدرات هذه المؤسسة الجديدة. فقد أنشأت مجلس

المخصصة من الرد العيني للممتلكات، دون منع أصحاب المطالبات من اللجوء إلى القانون.

ثالثاً - العودة

٤٤ - حسب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بلغ عدد العائدين الذين جرى تسجيل عودتهم من الأقليات حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٠ نحو ٢٩ ٧٠٣ عائدين. ويزيد هذا الرقم عن ضعف عدد العائدين الذين جرى تسجيل عودتهم خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٩. بل إن عدد العائدين الفعليين أكبر من العدد المسجل، الأمر الذي يدل على تزايد عدد الأشخاص الذين يمسون بزمام مصائرهم ويرفضون مواصلة الانتظار للعودة إلى ديارهم. والمناطق التي يعتبر من المتعذر الوصول إليها حالياً لأسباب أمنية هي مناطق قليلة إن لم تكن معدومة كما أن الشرطة المحلية تقوم الآن بدور رئيسي في ضمان الأمن لعودة الأفراد المنتمين إلى الأقليات. وكان أقوى اتجاه ظهر في هذه الفترة هو إنشاء مستوطنات بالخيام قبل استعادة الممتلكات أو تعميرها، ومن أمثلة ذلك ما جرى في تيجينيتسي بالقرب من فوكا في جنوب شرق جمهورية صربسكا. إلا أنه رغم كون ذلك ظاهرة إيجابية، فإنه يشكل أحد التحديات إذ يأتي في الوقت الذي تعمل فيه فرقة العمل المعنية بالتعمير والعودة مع الجهات المانحة والسلطات المحلية لتوجيه الموارد المحدودة لهذه العودات التلقائية. وشهدت بعض المناطق درجة عالية من التوتر، وخاصة في كوباتشي بالقرب من صربسكو غورازده (جنوب شرق جمهورية صربسكا) ويانيا بالقرب من بيبليينا (شمال شرق جمهورية صربسكا)، وشهدت كلتا المنطقتين عودة بوسنيين إلى أماكن ذات أغلبية صربية، إلا أنها حوادث محدودة وتعبّر عن مواقف محلية متصلة بدرجة غير معتادة في إطار النمط الأعم للتقدم.

باستثناء الخدمات الهاتفية الدولية. ويجري أيضاً تنفيذ تدابير رئيسية لتعزيز دور الهيئة التنظيمية للاتصالات السلوكية واللاسلكية وقدراتها.

(ب) المسائل الصحية

٤١ - بسبب وصول إصابة الإنسان والحيوان في البوسنة والهرسك بالحمى "كيو" وحمى البحر الأبيض المتوسط إلى مستوى الوباء، قام مكتب الممثل السامي، في غيبة رد الفعل من جانب السلطات المحلية أو بعض المنظمات الدولية، بدور قيادي في تنظيم اجتماعين لوكالات دولية ومحلية مختصة لوضع خطة للتصدي لهذه الحالة. وقررت اللجنة الأوروبية منح ائتمان قدره ١٠ ملايين يورو لهذا الغرض. وأوفد مركز مكافحة الأمراض التابع للولايات المتحدة فريقاً إلى البوسنة والهرسك لتقييم مدى انتشار هذين الوبائين واقترح بعض السبل لاتخاذ إجراءات. ولا يزال مكتب الممثل السامي يقوم بدور قيادي في خطط مكافحة الوباء الآخذ في الازدياد.

(ج) رد الممتلكات

٤٢ - في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، ألغيتُ قانون جمهورية صربسكا المتعلق ببرد الممتلكات لأن جمهورية صربسكا تفتقر إلى الأموال اللازمة لتنفيذه. وناقش مكتب الممثل السامي برامج الكيانين المتعلقة ببرد الممتلكات مع السلطات المحلية والزعماء الدينيين للبلد والمنظمات الدولية والسفارات. فإذا كانت البوسنة والهرسك ستبدأ في عمليات رد الممتلكات، فإن البرامج المتعلقة بهذا الموضوع يجب أن تخلو من التمييز وأن تستند إلى أساس مالي سليم وألا تضر بالاقتصاد البوسني الضعيف أصلاً.

٤٣ - وللحد من المخاطر التي يواجهها المستثمرون المحليون وأصحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشاركون في الخصخصة وإزالة العقبات الأساسية التي تعترض سبيل النمو الاقتصادي، أصدرتُ قراراً بحماية مشتري الأصول

لم يأخذوا على عاتقهم تنفيذ هذه العملية. ولا يزال التقدم المحرز في شرق جمهورية صربسكا وبلديات الهرسك التي يسيطر عليها الكرواتيون قليلا بدرجة تدعو للأسف. ويوجد أعلى معدل للتنفيذ في الكانتون ١ والكانتون ٦. ولا تزال العقبة الرئيسية في سبيل زيادة تنفيذ التشريع المتعلق بالملكيات تتمثل في الإعاقة السياسية عن طريق العرقلة بالفعل (كإلغاء أوامر الإخلاء، وعدم اتباع الإجراءات الإدارية الواجبة، وعدم تسوية حالات ازدواج الساكن، ومضايقة المطالبين باسترداد الملكيات، وحوادث التحريض على العنف) والعرقلة بالتقصير (عدم توفير ما يكفي من الموظفين/الموارد المالية لمكاتب الإسكان، وعدم توفير أماكن بديلة للإقامة).

٤٨ - والتقدم المحرز في تنفيذ قوانين الملكية لا يزال يحدث في معظمه نتيجة لزيادة التنسيق والعمل من جانب المجتمع الدولي. كما أن مسيرة العودة واسترداد الملكيات تغدو ببطء عملية إدارية، أكثر من كونها عملية سياسية. إلا أن السلطات المحلية لا تزال في معظم الحالات محجمة عن تنفيذ أوامر الإخلاء وعن اتخاذ خطوات صعبة أخرى. ومع ذلك يتزايد حاليا، لأسباب تعزى جزئيا إلى الجهود الإعلامية المكثفة التي تبذلها فرقة العمل المعنية بالتعمير والعودة، احترام المواطنين العاديين لسيادة القانون، حيث بادروا في بعض الحالات إلى إخلاء مساكن متنازع عليها قبل صدور أوامر الإخلاء. ويعمل مكتب الممثل السامي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك واللجنة المعنية بالمطالبات العقارية للمشردين واللاجئين، من أجل ضمان سير المسؤولين المنتخبين ومسؤولي الشرطة وموظفي الخدمة المدنية على نفس النهج.

٤٥ - ولا تزال اعتبارات أخرى متصلة بالعودة، كالتوثيق والتوظيف والتعليم والمعاشات وإمكانية الانتفاع بالمرافق العامة، تنطوي على مشاكل في مناطق كثيرة، ويعمل مكنتي عن كثب من أجل تحقيق المساواة في الحقوق بين المواطنين في تلك المناطق. وتعمل فرقة العمل المعنية بالتعمير والعودة وفرقة العمل المعنية بالشؤون الاقتصادية من أجل تهيئة فرص اقتصادية لضمان استقرار العائدين.

٤٦ - وتتأثر عودة اللاجئين في البوسنة والهرسك بصورة مباشرة بحركات العودة في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعلى وجه الخصوص، يؤدي وجود نحو ٣٥.٠٠٠ صربي كرواتي في غرب جمهورية صربسكا إلى خلق مصاعب في سبيل عودة الأفراد المنتمين إلى الأقليات إلى ذلك الكيان. ولم يتحقق بعد زخم الانتقال عبر الحدود الذي كان يُتوقع حدوثه كنتيجة لانتخاب حكومة جديدة في كرواتيا. ورغم إحراز بعض التقدم الضئيل في التنقل بحرية عبر الحدود، فإن إجراءات العودة ورد الملكيات إلى أصحابها في كرواتيا لا يزال يعترضها البطء. وهناك حاجة إلى أن تقدم القنصليات الكرواتية في البوسنة والهرسك خدمات قنصلية كاملة للاجئين من الكرواتيين الصرب. فإن لم يُحرز تقدم في هذه المسائل، لن يتقدم من الصرب الكرواتيين إلا عدد قليل لطلب العودة.

رابعا - الملكيات

٤٧ - بدأ إحراز تقدم مطرد في العمل بخطة تنفيذ قانون الملكية التي بدأ تطبيقها في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، بفرض تشريع منسق بشأن الملكيات في كلا الكيانين. وزاد معدل تنفيذ طلبات رد الملكيات إلى أصحابها في الاتحاد إلى ٢١ في المائة من المطالبات، ووصل إلى ٩ في المائة في جمهورية صربسكا. إلا أن المعدل الإجمالي للتنفيذ لا يزال منخفضا بصورة غير مقبولة نظرا لأن المسؤولين المحليين

خامسا - التعليم

التعليم العالي؛ وتشمل الأولويات في هذا الصدد إعداد إطار تشريعي جديد يستند إلى المعايير الأوروبية، والتخطيط الاستراتيجي الذي يشمل القطاع كله، وبناء القدرات المؤسسية، وأنشطة الاعتراف المتبادل، وضمان ارتقاء النوعية، وتحسين التدبير المالي والإدارة.

سادسا - وسائل الإعلام

٥٣ - أحرزت الجهود الرامية إلى إصلاح قطاع البث الإذاعي العام تقدما مشجعاً. ويوجد الآن تعاون غير مسبوق بين مذيعين من الكيانين، ويجري تعيين محررين ينتمون إلى أصول عرقية متعددة. كما جرى وضع الأساس لإنشاء شركة لبناء الهياكل الأساسية للبث الإذاعي على نطاق البلد بأكمله. ومنذ حزيران/يونيه، تمثل البوسنة والهرسك في الاتحاد الإذاعي الأوروبي "دائرة الإذاعة العامة" وهي مؤسسة متعددة الأصول العرقية. وقد أعطى المجلس التأسيسي لدائرة الإذاعة العامة إشارة البدء للبث المنتظم لمباريات كرة القدم الدولية على نطاق البلد بأكمله بالتعاون مع مذيعين من الكيانين. وفي أيلول/سبتمبر، نجحت هذه الخطة الوليدة في إذاعة دورة الألعاب الأولمبية في سيدني لسكان البلد بأكمله باستخدام مذيعين من محطة الإذاعة والتلفزيون لجمهورية صربسكا (RT RS) الموجودة في بانيا لوكا ومحطة الإذاعة والتلفزيون للبوسنة والهرسك (RTVBIH) الموجودة في سراييفو. وهذه هي المرة الأولى، منذ ما قبل الحرب، التي تقوم فيها المجموعات العرقية الثلاث جميعها بمسعى من هذا القبيل. وتخطط الآن دائرة الإذاعة العامة للقيام بتغطية مشتركة مماثلة على نطاق الدولة للحملة السابقة للانتخابات.

٥٤ - وقد أجرى وكيل النقل الدولي دراسة واسعة عن قطاع البث الإذاعي العام وسيصدر في تشرين الأول/أكتوبر قراره بشأن تخصيص ممتلكات من المقرر إيقاف أنشطتها.

٤٩ - يشكل اتفاق التعليم المبرم بين الكيانين في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٠ الخطة الأولية للإصلاح التدريجي لقطاع التعليم وتحديثه في البوسنة والهرسك، وسيمهد السبيل في نهاية المطاف لوضع منهج دراسي أساسي مشترك يفسح مجالاً رحباً للتعبير عن الهويات الخاصة بالشعوب الثلاثة التي يتكون منها البلد. وتتزامن مع بدء هذا العام الدراسي أو نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ المواعيد النهائية التي حددت لتنفيذ المرحلة الثانية من استعراض الكتب الدراسية وإعداد المرفقات التكميلية (للكتب الدراسية المستوردة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا) وبدء استخدامها والاعتراف المتبادل بالشهادات والسجلات المدرسية، فضلاً عن المؤهلات الفنية للمدرسين ومدرّبيهم.

٥٠ - وسيجري تدريجياً تنفيذ تدابير أخرى نص عليها الاتفاق: حيث سيبدأ تدريس الألبانية الثانية في نصف السنة الدراسية الثاني للصف الثاني بالمدارس الابتدائية في جمهورية صربسكا والاتحاد؛ وسيبدأ تدريس مادة جديدة هي حقوق الإنسان والتربية الوطنية في كلا الكيانين بحلول بداية العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٢ وسيجري تعيين مدرسين من طوائف البلد الأخرى على نطاق البلد بأكمله في أقرب وقت ممكن.

٥١ - ومن خلال جهود الوساطة التي بذلها مكتب الممثل السامي، تم التوصل إلى اتفاقات مخصصة الغرض في عدد من مناطق الاتحاد يتقاسم بمقتضاها التلاميذ الكرواتيون والبوسنيون المرافق المدرسية، الأمر الذي يتيح اتخاذ مزيد من الخطوات نحو التكامل؛ وقد أصدرت سلطات الكانتون ٦ توجيهها بتعميم تنفيذ هذه الاتفاقات المؤقتة.

٥٢ - ويجري حالياً العمل في إصلاح التعليم العالي. ويتم ذلك جزئياً عن طريق العمل الذي يقوم به مجلس تنسيق

مناقشة القانون فوراً. وقد بدأ فريق من الخبراء، يضم محامين دوليين ومحامين من البوسنة والهرسك، في إعداد مشروع قانون لمناهضة التشهير سيُعرض على مجلسي البرلمان في وقت لاحق من هذا العام. وأنا أعتبر كلا القانونين هامين لضمان أن يتمتع المواطنون بحقوقهم الدستوري في حرية التعبير وأن يكون الممثلون المنتخبون والوكالات الحكومية مسؤولين عن ذلك.

٥٧ - وقد استجابت لجنة وسائط الإعلام المستقلة لطلب مجلس تنفيذ اتفاق السلام فتحولت إلى الوكالة التنظيمية للاتصالات السلوكية واللاسلكية في البوسنة والهرسك. وابتداءً من ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أصبحت جميع وظائف رؤساء الإدارات في لجنة وسائط الإعلام المستقلة مشغولة برعايا البوسنة والهرسك. وقد خُفض عدد الأعضاء الدوليين المتبقين في لجنة وسائط الإعلام المستقلة من ستة إلى ثلاثة كما تحوّل عملهم إلى أدوار استشارية. وتستعد لجنة وسائط الإعلام المستقلة الآن لإصدار تراخيص طويلة الأجل تطلب من محطات البث الإذاعي استيفاء القواعد الدولية ذات الصلة. وتعمل لجنة وسائط الإعلام المستقلة الآن، بالتشاور الوثيق مع سلطات الكيانين والوكالة التنظيمية للاتصالات السلوكية واللاسلكية، على ضمان وضع خطة منسقة تماماً لتردد الموجات. وقد ساعدت لجنة وسائط الإعلام المستقلة في الجهود المبذولة لإنشاء شركة الهياكل الأساسية للبث الإذاعي كما أنها تشغل مقعداً في مجلس إدارة وكالة الإرسال المؤقتة. وتعمل لجنة وسائط الإعلام المستقلة على ضمان تغطية سكانية أفضل بالنسبة لمحطات الإرسال الوطنية، ونشرت قانون الإعلان والتمويل الإعلامي، كما ساعدت منظمات الصحفيين في البوسنة والهرسك على إنشاء مجلس صحافة البوسنة والهرسك.

وسيوفر هذا القرار لدائرة الإذاعة العامة مديعي الكيانين الشروط التي تمكنهم من العمل بطريقة عملية من الناحية المالية، ومسؤولة من الناحية العامة ومتفقة مع أفضل الممارسات الدولية. وقد أنشأ وكيل النقل العام وكالة بث مؤقتة (ITA) من أجل البوسنة والهرسك تضم جميع الهياكل الأساسية للبث في منظمة واحدة في حين تستمر محطات الإرسال في الكيان في صيانة المواقع. وتشكيل وكالة البث المؤقتة يمثل الخطوة الأولى نحو إنشاء شركة الهياكل الأساسية للبث. وقد رد عدد كبير من المستثمرين الأجانب على النداء العام الصادر عن وكالة البث المؤقتة إلى من يهمل الأمر.

٥٥ - وبالنظر إلى إخفاق حكومة جمهورية صربسكا والجمعية الوطنية في اعتماد تشريعات كافية للإرسال العام تستوفي أعلى المعايير الدولية، فقد اتخذت قراراً يُقصد به دفع العملية التشريعية إلى الأمام. فعُيّن في تموز/يوليه مجلس إدارة جديد أكثر تنوعاً من أجل محطة إذاعة وتلفزيون جمهورية صربسكا (RTRS) وأسندت إليه مهمة إعداد مشروع قانون على الفور بشأن البث الإذاعي العام للكيان. وقد تعهدت حكومة جمهورية صربسكا بأن تفي بالتزاماتها المالية إزاء محطة RTRS وأن تضع ترتيبات جديدة لرسوم الاشتراك تلغي أجور الخدمة الباهظة. بيد أن الحالة المالية في محطة RTRS ما برحت حرجة، حيث لم تتخذ سلطات جمهورية صربسكا من الإجراءات العملية إلا ما ندر للتخفيف من وطأة الحالة.

٥٦ - وقد أعلن للجمهور في حزيران/يونيه مشروع قانون لحرية المعلومات، أعده فريق من الخبراء بالتنسيق مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومكتب الممثل السامي، وقدم في مؤتمرات عُقدت في كلا الكيانين. وقد اعتمد مشروع القانون من أجل المناقشة في كلا مجلسي البرلمان في البوسنة والهرسك. كما قُدمت مشاريع قوانين مماثلة إلى حكومتي الكيانين. ويأمل مكتب الممثل السامي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أن يشرع مجلسا البرلمان للكيانين في

سابعا - الإصلاح القضائي ومؤسسات حقوق الإنسان

١ - الإصلاح القضائي

٥٨ - في جمهورية صربسكا، شرع مجلس القضاء الأعلى ومجلس النيابة العامة الأعلى، المنشآن بموجب القانون الذي اعتمد مؤخرا في جمهورية صربسكا بشأن المحاكم وخدمات المحاكم وقانون مكتب النيابة العامة، في أعمالهما بشكل جدي. ويقدم هذان المجلسان آلية غير ميسّسة لتعيين القضاة ومدعي العموم وتأديتهم وفصلهم. ويقوم المجلسان، بموجب فترة "استعراض" استثنائي مدتها ١٨ شهرا، بتمحيص جميع القضاة ومدعي العموم الذين هم في الخدمة للتأكد من أنهم يستوفون معايير التعليم والتدريب الأساسية وأنهم قد برهنوا على قدرتهم على أداء وظائفهم بشكل مستقل ودون تحيز. ولضمان تنفيذ الهياكل والمبادئ المنصوص عليها في تشريعات الخدمة القضائية بشكل صحيح، تتم هذه المراجعة الآن تحت إشراف دولي من جانب برنامج تقييم الجهاز القضائي في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وفي إطار هيكل قانوني مماثل، منصوص عليه في القانون الاتحادي المفروض والمتعلق بخدمة القضاء والنيابة العامة، شرع الاتحاد واللجان القضائية في الكانتونات في عمليات الاستعراض القضائي.

٥٩ - وقد أنشئ مجلس التنسيق من أجل تثقيف القضاة ومدعي العموم بقصد صياغة قانون يتعلق بمعهد القضاة ومدعي العموم في كلا الكيانين. وسيكون الدور الرئيسي لهذا المعهد تقديم تثقيف إضافي إلى القضاة ومدعي العموم في جمهورية صربسكا والاتحاد، وكذلك إلى المحامين الذين يحضرون لاجتياز امتحان نقابة المحامين.

٦٠ - ولتوفير نهج موحد متماسك إزاء مسائل الإصلاح القضائي وتعزيز حكم القانون، يجري الآن إنشاء لجنة قضائية مستقلة تقوم بتنفيذ برامج الإصلاح القضائي. وستكون هذه اللجنة، في جملة أمور، مركز تنسيق للمساعدة الدولية المقدمة للمبادرات المتعلقة بالإصلاح القضائي، كما ستساعد في تحديد وتصميم برامج معينة، ورصد حالة الجهاز القضائي

(كما في ذلك تحمل المسؤولية عن الإشراف على المجالس واللجان القضائية) ودعم منظمات التدريب المحلية. واللجنة القضائية المستقلة ملحقه بمكتب الممثل السامي لكنها منفصلة عنه. وستعمل بشكل مستقل على أساس يومي، فترفع التقارير إليّ، ومكتبي يزودها بالوسائل التي تحتاجها لأداء صلاحياتها ومسؤولياتها بشكل فعال. وقد أعربت منظمات دولة رئيسية تعمل في البوسنة والهرسك، ومنها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، عن دعمها لهذه المبادرة. كما أعربت السفارات عن اهتمامها بنسب الموظفين ودعم المنظمة بطرق أخرى. وقد بدئ في تعيين الموظفين ويُتوقع أن يُنجز ذلك بحلول كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وستكون اللجنة القضائية المستقلة جاهزة للعمل ابتداء من كانون الثاني/يناير ٢٠٠١.

٦١ - ومما له دلالة رمزية كبيرة أن محكمة الهرسك - نيريتفا الكانتونية، والتي ترأسها هيئات تضم ممثلين عن الشعوب الثلاثة، قد شرعت في النظر في قضايا جرائم الحرب التي حدثت في الأراضي البوسنية. وفي قضية نُظر فيها مؤخرا، وُجد أن ثلاثة بوسنيين (أعضاء سابقين في جيش البوسنة والهرسك، ومتهمين بقتل خمسة بوسنيين صرب في كونييتش في تموز/يوليه ١٩٩٢)، مذنبين بجرائم حرب مرتكبة ضد مدنيين. وقبل الشروع في هذه المحاكمة، قام مكتب النائب العام في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في النظر في هذه القضية، كما هو مطلوب بموجب "قواعد الطريق". وقد أصدرت المحكمة، فيما يتعلق بقضية قيد النظر تتعلق بجرائم الحرب، لوائح الاتهام في حق ٥ كرواتيين. وفي الوقت الحالي، سلّم ثلاثة من أصل الخمسة أنفسهم طوعا.

٢ - مؤسسات حقوق الإنسان

٦٢ - عيّن أمناء المظالم الثلاثة في جمهورية صربسكا وقد بدأوا القيام بعملهم في بانيا لوكا.

٦٣ - وبعد انقضاء ما يربو على سنة واحدة من الموعد النهائي لتنفيذ قرار دائرة حقوق الإنسان المتعلق بإعادة بناء

٦٨ - وعمل مكتبي على صياغة مشروع قانون تمويل الأحزاب السياسية وأصبح قانونا بعد أن اعتمدته الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك. ويهدف القانون إلى تعزيز الشفافية والانفتاح والتزاهة في الحياة السياسية وإلى كبح الفساد السياسي. ويجري العمل حاليا، بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على صياغة مشروع قانون خاص بتنزاع المصالح. وسوف يجسد هذا القانون المقترح أفضل الممارسات الحديثة في مجال آداب السلوك في الحياة العامة.

٦٩ - وأقرت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مؤخرًا تعديلات على قانون الجنسية في جمهورية صربسكا وبات يتفق الآن تماما مع قانون الجنسية في البوسنة والهرسك. بيد أن الاتحاد لم يقر لغاية الآن قانون الجنسية الخاص به. ويحتاج هذا القانون إلى الموافقة التي لا يجوز بدونها لمواطني جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية السابقة الذين يحق لهم الحصول على جنسية البوسنة والهرسك، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ أن يقدموا طلبات للحصول على جنسية البوسنة والهرسك، أو أن يحصلوا عليها فعلا.

٧٠ - ولقد اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في دورتها الحادية عشرة مشروع القانون الجنائي لجمهورية صربسكا، ويجري حاليا وضع اللامسات النهائية على مشروع قانون المرافعات الجزائية.

تاسعا - المسائل العسكرية

١ - إصلاح أجهزة الدفاع والأمن

٧١ - لا تزال هناك حاجة ماسة لأن تقوم البوسنة والهرسك بوضع سياسة أمنية على صعيد الدولة. وقد أناط الرؤساء في الدورة الحادية والعشرين للجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٠، بمجلس الوزراء مهمة وضع سياسة أمنية، وبالفريق العامل التابع لوزراء الدفاع مهمة وضع سياسة دفاعية. ومنذ أيار/مايو، وضع الفريق موحزا متفقا عليه، ومهلة زمنية وخطة عمل بهدف تقديم وثيقة واحدة بالسياسة الدفاعية قبل نهاية هذه السنة.

المساجد في بانيا لوكا، واصلت سلطات جمهورية صربسكا وسلطات المدينة التهرب من مسؤولياتهما بل وأعاقنا إصدار تراخيص إعادة البناء. ولقد تدخلت لدى السلطات المسؤولة في جمهورية صربسكا لكفالة الامتثال الكامل لقرار دائرة حقوق الإنسان، وهو ما يعتبر أحد شروط الانضمام إلى مجلس أوروبا.

٦٤ - وتقوم حاليا السلطات القضائية في موستار، عملا بالتوصيات الواردة في التقرير الخاص الذي قدمه أمين المظالم في البوسنة والهرسك، بإجراء تحقيق جنائي في الحادثة التي وقعت في "شارع ليسكا" في موستار في شباط/فبراير ١٩٩٧ والتي شجبها مجلس الأمن، وأصيب بنتيجتها ٢٠ شخصا بأذى وقتل شخص واحد خلال زيارة للمقبرة الواقعة في بيرم.

ثامنا - المسائل القانونية

٦٥ - واصل مكتبي زيادة بناء المؤسسات على صعيد الدولة. وقد أعد، بالتعاون مع لجنة البندقية، مشروع قانون يهدف إلى إنشاء محكمة للدولة. ومن شأن هذا القانون أن يسد الثغرة القائمة في الاختصاص القضائي في مسائل القانونين المدني والجنائي على صعيد الدولة. وسوف يبدأ فريق عمل مشترك مكون من ممثلين عن وزارة الشؤون المدنية والاتصالات وممثلين عن مكتبي، اعتبارا من أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، بإعداد مشروع نهائي من المأمول أن تعتمد الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قبل نهاية هذه السنة.

٦٦ - ولقد أخذ مكتبي زمام المبادرة أيضا، عقب توصية من لجنة البندقية بتأييد دمج دائرة حقوق الإنسان بالمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، باتخاذ الخطوات الأولى في طريق تحقيق هذا الدمج.

٦٧ - ويجري العمل على صياغة قانون الخدمة المدنية وهو في مرحلة متقدمة. وسيكون من شأن هذا القانون عندما يتم العمل به أن يشكل خطوة هامة نحو إنشاء خدمة مدنية أساسها الجدارة.

٢ - إنشاء مؤسسة دفاع على مستوى الدولة

٧٢ - ويعمل مكتبي حاليا على إنشاء أمانة للجنة الدائمة المعنية بالمسائل العسكرية بغية تشكيل نواة صغيرة متماسكة من موظفي السياسات. وتعتبر هذه الخطوة الأولى في عملية مديدة تهدف إلى استحداث بُعد خاص بالدفاع عن الدولة.

٣ - إعادة بناء القوات المسلحة للكيانين

٧٣ - لا تزال قوة تثبيت الاستقرار المتعددة الجنسيات تقود العمل الجاري على إعادة بناء القوات المسلحة للكيانين والرامي إلى إنجاز التخصيص (الثاني) المتفق عليه البالغة نسبته ١٥ في المائة في عدد القوات المسلحة للكيانين بحلول نهاية سنة ٢٠٠٠. ومرة أخرى، كان التقدم المحرز بطيئا للغاية، مما دفع بقائد قوة تثبيت الاستقرار إلى الإعلان عن عزمه في نهاية حزيران/يونيه على استخدام اللجنة العسكرية المشتركة لتدفع قدما بخطة العمل على إعادة البناء.

٤ - إزالة الألغام

٧٤ - جرى مؤخرا تعيين مستشار استراتيجي لبدء العمل على تحقيق تقدم في مجال إزالة الألغام ومن شأن هذا ألا يساعد فقط على طمأنة المانحين بأن تبرعاتهم تستخدم على نحو كفؤ وفعال وإنما تستخدم أيضا في مكافحة الفساد وإسباغ درجة عالية من النزاهة على برنامج إزالة الألغام. وقد طلبت من مجلس الوزراء أن يُقيل المفوضين الثلاثة المسؤولين عن إزالة الألغام الذين تبين بنتيجة التحقيق الذي أجراه البنك الدولي بحقهم مؤخرا وجود درجة متفاوتة لديهم من "تضارب المصالح". أما الآن فيجري وضع هياكل طويلة الأجل تحت إشراف وزارة الشؤون المدنية والاتصالات، وإذا ما أريد استعادة ثقة المانحين، فإننا بحاجة إلى إثبات أن هذه الهياكل فعالة من حيث التكاليف وتتسم بالشفافية.

٥ - خدمات مراقبة الحركة الجوية

٧٥ - لا توجد في البوسنة والهرسك لغاية الآن إدارة فعالة لشؤون الطيران المدني قادرة على الوفاء بالتزاماتها الدولية وتنظيم سلامة وأمن الطيران المدني. وفي رسالة مشتركة

مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وجهتها، بالاشتراك مع قائد قوة تثبيت الاستقرار، إلى مجلس وزراء البوسنة والهرسك، ذكرنا عددا من أوجه القصور المحددة وأعربنا عن مخاوفنا القلق الرئيسية. وأوصينا مجلس الوزراء بأن يُقيل المديرين العاملين الثلاثة في إدارة الطيران المدني في البوسنة والهرسك، وقد فعل المجلس ذلك في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وفي الوقت نفسه، أنشأ مجلس الوزراء فريق عمل معنيا بالطيران المدني. وقدم هذا الفريق فيما بعد هيكلًا تنظيميًا وميزانية لإدارة الطيران المدني في البوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٠. وقد أحررت منظمة الطيران المدني الدولي في تموز/يوليه مراجعة حسابات لإدارة الطيران المدني في البوسنة والهرسك، وكانت النتائج التي توصل إليها تقرير هذه المراجعة السرية للحسابات سلبيا للغاية من ناحيتي السلامة والكفاءة. ويقوم الفريق العامل المعني بالطيران المدني حاليا، استجابة لتلك المراجعة، بوضع خطة عمل تصحيحية وفقا لما طلبته منظمة الطيران المدني الدولي.